عدد 7
2022

نشرية التغيرات المناخية

INFO - CLIMAT

الإفتتـــاحية

أشهر قليلة تفصلنا عن المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في الاتفاقية الاطارية للامم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ، الذي سينعقد في شرم الشيخ - مصر (من 06 إلى 18 نوفمبر 2022)، وفي هذا الإطار، توجهت جميع الأنظار إلى هذا الحدث الفارق في مستقبل كوكبنا. ومن جانبها تؤمن تونس بأن الطموح والعمل هما مفتاح نجاح هذا المؤتمر، وتبرهن مجددا على التزامها الفعلي بالعمل المناخي الطموح من خلال اعداد مساهمتها المحددة وطنيا(NDC)، بالإضافة إلى اعداد استراتيجية التنمية ذات الانبعاثات الضعيفة من غازات الدفيئة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية بموجب اتفاق باريس حول المناخ في أفق 2050.

ونأمل أن يعكس هذا المؤتمر التزاما أكثر ثباتا وصدقا من جانب المجتمع الدولي من خلال تضافر الجهود حتى تكون على مستوى التحديات الحالية لتغير المناخ.

الوحدة التنسيقية الوطنية في مجال التغيرات المناخية.

تحت المجهر

يستعرض هذا العدد السابع من نشرية التغيرات المناخية أبرز المستجدات الوطنية والعالمية المتعلقة بالمناخ خلال الثلاثي الثاني من عام 2022، والتي اتسمت بالعديد من الأنشطة والمبادرات الرامية إلى الحد من الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية التي تتطلب أكثر من أي وقت مضى إجراءات عاجلة وتضامنا فعالا على الصعيد العالمي.

ويسلط هذا العدد من نشرية المناخ الضوء على موضوع الشراكة المناخية، من خلال تقديم خطة الشراكة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في إطار مبادرة الشراكة الدولية NDC Partnership

ومن بين الأنشطة التي تستدعى الاهتمام على امتداد الثلاثي الماضي والتي سلطت عليها هذه النشرية الضوء، إطلاق موقع واب وطني خاص بالتغير المناخي في تونس والشروع في إعداد دراسة تقييم هشاشة المنظومات الواحية بولاية توزر تجاه التغيرات المناخية بهدف تعزيز تأقلمها من خلال اعداد مخطط جهوي ومخططات محلية للتأقلم مع التغيرات المناخية.

كما يستعرض هذا العدد التحذيرات المتواصلة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حول المخاطر المناخية المهددة لكوكب الأرض في ظل عدم التعامل مع قضايا المناخ بطريقة جدية.

قراءة ممتعة.

ملفات المناخ في تونس

تونس تنضم إلى مبادرة الشراكة الدولية (NDC Partnership)

ما هي المبادرة الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا (NDC Partnership)؟

مبادرة الشراكة الدولية (NDC Partnership) هي تحالف دولي وتظم هذه المبادرة عددا هاما من الدول الأعضاء في الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية إلى جانب العديد من الهيئات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية وتهدف إلى دعم الدول النامية في تنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية ذات الاولوية المضمنة ضمن المساهمات المحددة وطنيا بما يمكن من تعزيز المجهود الدولي للحد من تداعيات التغيرات المناخية.

وهذا التحالف مفتوح أمام البلدان والمؤسسات الدولية التي التزمت بالتنفيذ الطموح للمساهمات المحددة وطنيا (NDCs) في إطار اتفاقية باريس حول المناخ وأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

وقد تم إطلاق مبادرة الشراكة الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية COP22 (الذي انعقد في عام 2016) وتضم الآن أكثر من 200 عضو؛ بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية وكذلك المؤسسات الدولية الرائدة والجهات غير الحكومية الفاعلة. وتشرف على هذه الشراكة لجنة توجيهية تمثل مختلف الأعضاء وتيسر عملها وحدة دعم يقع مقرها في معهد الموارد العالمية في واشنطن وبمقر أمانة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية في مدينة بون في ألمانيا.

وتتعامل الشراكة مباشرة مع الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والباحثين والقطاع الخاص لتسريع وتيرة العمل في ميداني المناخ والتنمية. ويعين الأعضاء نقاط الاتصال الوطنية التي تتولى مسؤولية التنسيق الداخلي. وتتيح الشراكة الاستفادة من حزمة مرنة من الخدمات الموجهة نحو تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، من خلال :

- المساعدة الفنية الموجهة وتنمية القدرات
- تقوية المكاسب المعرفية لسد الثغرات في مجال المعلومات المتعلقة بالشأن المناخي
- المساعدة على تعبئة الموارد المالية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا.

كيفية الانضمام إلى مبادرة الشراكة الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا NDC-partnership؟

تعتمد عملية انضمام البلدان إلى مبادرة الشراكة الدولية (NDC-partnership) على مقاربة متدرجة تتضمن خمس مراحل رئيسية، كما هو مفصل في الرسم البياني أدناه :

تونس و مبادرة الشراكة الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا NDC-Partnership

لزيادة الدعم الفني والمالي الضروري لتنفيذ البرامج المدرجة ضمن المساهمات المحددة وطنيا، انضمت تونس إلى التحالف الدولي للشراكة الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا منذ سنة 2017.

وتمثل وزارتي البيئة والمالية نقطة الاتصال الوطنية.

وانطلق العمل في تونس في إطار الشراكة منذ سنة 2018، حيث تم إنجاز المرحلتين الثانية والثالثة. وقد أثبتت مرحلة تقييم الوضعية الوطنية ما توليه تونس من اهتمام لتعزيز القدرات الوطنية في مجال التكيف؛ لا سيما في مستوى التخطيط له ومراقبته ومراجعته. أما بالنسبة إلى مجال التخفيف، فستركز الجهود على قطاع الطاقة بعد أن قررت السلطات التونسية المضي قدما في عملية الانتقال الطاقي من خلال تقديم دعم غير مسبوق لخطة التحكم في الطاقة بركيزتيها الأساسيتين؛ الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقات المتجددة.

وفي هذا السياق، تولت وزارة البيئة -بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- انجاز استشارات موسعة مع مختلف الأطراف الرئيسية الفاعلة. والتي أسفرت في شهر جوان 2019 عن اعداد خارطة طريق تمكن من استحثاث نسق تنفيذ المساهمة المحددة الوطنية. ولضمان استمرارية هذه العملية، شرعت وزارة البيئة بعد ذلك في مشاورات مع مختلف المتدخلين لإعداد خطة شراكة (PP) انطلاقا من نموذج مبادرة الشراكة الدولية NDC Partnership بهدف دعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في تونس. وتم إعداد هذه الخطة بناءً على خارطة الطريق والاستراتيجيات القطاعية والأفقية المعمول بها؛ والتي تشتمل على الاستراتيجية الوطنية حول التغيرات المناخية واستراتيجية الكفاءة في استخدام الطاقة والمخطط التونسي للطاقة الشمسية والاستراتيجيات القطاعية للتأقلم مع التغيرات المناخية (الشريط الساحلي والفلاحة والموارد المائية والصحة والسياحة).

وبذلك تكون تونس قد أنهت المرحلة الثالثة التي تتمثل في إعداد خطة الشراكة والمصادقة عليها في نوفمبر 2021.

خطة الشراكة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا

تعكس خطة الشراكة الأولويات الوطنية المتعلقة بحاجيات الدعم المالي والفني لتنفيذ إجراءات مكافحة التغير المناخي. وتشمل المبادرات المجدية التي يتم تنفيذها و / أو التخطيط لها في تونس.

وتمثل هذه الخطة أداة تعبئة الدعم الفني والمالي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا. وستمكن من تبسيط خدمات الدعم لشراكة المساهمات المحددة وطنيا على المستوى الوطني، من خلال توفير إطار واضح سيتيح للشركاء الوطنيين العمل معا على تحقيق أهداف مشتركة.

وبالتالي فإن خطة الشراكة تهدف إلى أن تكون وثيقة تتسم بالحركية ينبغي أن تتطور بمرور الزمن لتعبر بأمانة إلى حد ما عن أولويات الدولة من حيث المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى أولوياتها من حيث احتياجات الدعم التقني والمالي بهدف استحثاث نسق تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا وتحقيق الأهداف المنشودة.

وتتكون خطة الشراكة من العناصر الثلاثة التالية :

- العنصر الأول : يشمل الإجراءات والأنشطة التي تعتبر شاملة والتي تتعلق بمجالي التخفيف والتكيف فهو يجمع بين مجالات الحوكمة والتحسيس والتواصل وتطوير القدرات.
- العنصر الثاني : مخصّص لمجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة مع تمييز بسيط يتمثل في تجميع الإجراءات والأنشطة الأفقية التي تهم كافة القطاعات المعنية بهذا المجال، ثم الإجراءات الخاصة بها (الطاقة والفلاحة والغابات وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي، والنفايات الصلبة والنفايات السائلة).
- العنصر الثالث : متعلق بالتأقلم مع التغيرات المناخية ويخضع لنفس التنظيم، مع إجراءات متداخلة ثم قطاعية (الفلاحة والموارد المائية والشريط الساحلي والسياحة والصحة).

وتقدر الميزانية الإجمالية المطلوبة لتنفيذ جميع الأنشطة المدرجة في خطة الشراكة بحوالي 7.362 مليون دولار أمريكي، مما يمثل أكثر من ثلث الاحتياجات التمويلية اللازمة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا المحينة في تونس.

ويبين الجدول التالي توزيع الاحتياجات المالية لتنفيذ خطة الشراكة:

المادة	التخفيف	التأقلم	مجالات أفقية	المجموع (بالدولار الأمريكي)
المشاريع الاستثمارية	5714	1619		7333
المساعدة التقنية	10	15	4	29
المجموع	5724	1634	4	7362

تظاهرات موازية لمبادرة الشراكة الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة و طنيا

تفعيل خطة الشراكة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا

تدخل خطة الشراكة المعدة في إطار مبادرة الشراكة الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا مرحلة جديدة تتعلق بوضعها موضع التنفيذ.
وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي تستعد تونس لتعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ خطة الشراكة هذه قصد السعي لإنجاز أهدافها المناخية الطموحة.

وتعتزم تونس في هذا الصدد إعداد حافظة مشاريع ذات أولوية انطلاقا من المشاريع المدرجة ضمن خطة الشراكة، مما يسمح لمختلف الأطراف الفاعلة بالمساعدة على تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا.
وفي هذا السياق، تولت وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس تنظيم ورشة عمل وطنية يوم 10 جوان 2022، تهدف إلى:

- تقديم المبادئ التوجيهية والنتائج المتوقعة لخطة الشراكة المنجزة في إطار مبادرة الشراكة الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا
- عرض معايير اختيار البرامج / المشاريع ذات الأولوية التي سيتم تضمينها في حافظة المشاريع التي سيتم إعدادها
- تحديد الإجراءات التي ينبغي اتباعها من أجل تحديد المشاريع ذات الأولوية للقطاعات المختلفة.

وقد انتظمت هذه الورشة بحضور ممثلين عن جميع القطاعات المعنية بمجالي التخفيف والتكيف والداعمة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، من خلال البرامج والمشاريع القطاعية و الوطنية التي تهدف الى تخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة والتاقلم مع التغيرات المناخية بالإضافة إلى مشاركة وزارات الشؤون الخارجية والمالية والتعليم العالي والبحث العلمي وغيرها...
وستعرض حافظة المشاريع ذات الاولوية خلال الندوة الدولية للاستثمار بحضور مختلف الجهات المانحة وستنظمه وزارة البيئة في تونس خلال شهر جانفي 2023.

دعم القدرات الوطنية

إطار وطني للشفافية في مجال التأقلم مع التغير المناخي

عملا بمقتضيات اتفاقية باريس حول المناخ، وتحديدا المادة 13 منه، طورت تونس منظومة معلومات تتعلق بـ «إطار الشفافية المعززة» الذي سيجعل من الممكن قياس التقدم الوطني المحرز بشكل منتظم في مجال التكيف مع آثار تغير المناخ.
وسيتم الاستعانة بالمنظومة من أجل:

-
- تقييم الدعم المالي، الضروري والمتلقي، وكذلك بناء القدرات و / أو الدعم التقني والتكنولوجي
- مساعدة الجهات الفاعلة وصناع القرار على اعتماد توجه استراتيجي
- تقييم مستوى تحقيق الأهداف وتخطيط التعديلات اللازمة
- إعداد وتبليغ التقرير المتعلق بالشفافية.

وقد تم عرض هذه المنظومة ووظائفها خلال ورشة عمل عقدت في 10 ماي 2022 جمعت جميع الأطراف المعنية. وتم خلال هذه الورشة النقاش حول الطرق العملية لجمع وادراج المعلومات ضمن المنظومة والحاجة إلى دعم القدرات الوطنية في هذا المجال.
وقد تم تنظيم هذه الورشة بإشراف من وزارة البيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بتونس في إطار مشروع « دعم القدرات لتنفيذ السياسات الوطنية في مجال التأقلم مع التغير المناخي في تونس» (Adapt -CC) الممول من طرف الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

إحداث موقع واب خاص بالتغير المناخي في تونس

قامت الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية بإحداث موقع واب جديد بعنوان «تغير المناخ - تونس» متاح للعموم على شبكة الإنترنت.
ويتضمن الموقع https://cc-tunisie.com/ معلومات حول :

- السياسة الوطنية لمكافحة تغير المناخ.
- التنظيم المؤسساتي
- تنفيذ مشاريع التخفيف والتكيف على المستويين الوطني والقطاعي والتقارير والاستراتيجيات

كما سيجد الزائر العديد من المواد الإعلامية (النشرات الإخبارية ومكتبة الصور ومقاطع الفيديو وما إلى ذلك...).

وقد تم إنجاز هذا الموقع بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ تونس في إطار مشروع «دعم القدرات لتنفيذ السياسات الوطنية في مجال التأقلم مع التغير المناخي بتونس» Adapt-CC الممول من طرف الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، ومشروع «بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في تونس» بتكليف من الوزارة الاتحادية الألمانية للاقتصاد وحماية البيئة (BMUV).

تقييم هشاشة المنظومات الواحية بولاية توزر تجاه التغيرات المناخية واعداد مخطط للتأقلم مع التغيرات المناخية

على إثر الورشة الفنية التي تم عقدها بمدينة توزر خلال شهر أفريل 2021 حول رهانات التأثيرات المناخية على المستويات الدولية والوطنية وتأثيراتها المحتملة على المنظومات الواحية بولاية توزر، شرعت وزارة البيئة بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومرصد الساحل والصحراء في إعداد دراسة حول تأقلم المنظومات الواحية بتوزر مع التغيرات المناخية والتي تهدف إلى:

- تقييم هشاشة المنظومات الواحية بولاية توزر تجاه التغيرات المناخية خاصة في مجالات الموارد المائية، التربة، التنوع البيولوجي، المردودية الاقتصادية للواحات،
- إعداد مخطط جهوي لتأقلم المنظومات الواحية بولاية توزر يتضمن أهم التوجهات الكفيلة بالحد من تداعيات التغيرات المناخية على الواحات التقليدية بولاية توزر،
- إعداد مخططات محلية للتأقلم مع التغيرات المناخية بخمسة بلديات تحتوي على الواحات التقليدية.

وتستمكن مخرجات هذه الدراسة من تحديد أهم التوجهات والبرامج والأنشطة التي يمكن تضمينها لاحقا في مشروع لتعزيز تأقلم المنظومات الواحية بتوزر مع التغيرات المناخية يتم عرضه للتمويل على صندوق التأقلم مع التغيرات المناخية.

وقد تم الإنطلاق في هذه الدراسة يوم 30 ماي 2022، من خلال عقد ورشة إنطلاق الدراسة على المستوى الجهوي بمشاركة الأطراف الرئيسية الفاعلة على المستويين الجهوي والمحلي، بالإضافة إلى عقد اجتماعات فنية مع أهم المتدخلين الجهويين والمحليين في الفترة الممتدة بين 29 ماي و01 جوان 2022.

وتمحورت هذه الإجتماعات حول النقاط التالية:

- تقديم المهمة والأطراف المعنية والمكتب المكلف بالدراسة وخبرائها
- مناقشة جدول التنفيذ والخطوات الموالية
- التشاور حول طريقة العمل على المستوى المحلي لتنفيذ الدراسة (لجنة التخطيط / المراقبة المحلية مع نقاط الاتصال).

إنطلاق تنفيذ مشروع جديد في مجال التأقلم مع التغير المناخي : «المخطط الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية - إدراج مخاطر المناخ ضمن مخططات التنمية وأمثلة التهيئة الترابية»

قامت وزارة البيئة (الوحدة التنسيقية الوطنية في مجال التغيرات المناخية) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم ورشة انطلاق مشروع «المخطط الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية-إدراج مخاطر المناخ ضمن مخططات التنمية وأمثلة التهيئة الترابية» وذلك يوم 24 ماي 2022 تحت إشراف الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس ، السيدة. سيلين ميرود وممثّلا وزارتي البيئة السيد محمد الزمرلي والتجهيز والإسكان السيد مصطفى عيساوي.

وتهدف هذه الورشة إلى تقديم المشروع وأهدافه ومكوناته وأنشطته، بالإضافة إلى برمجة من أجل توفير أفضل الظروف لتبنيه من قبل هذه الأطراف وضمان التنسيق مع المبادرات الحالية.

وضمت الورشة حوالي ستين ممثلا عن الوزارات الرئيسية المعنية بأنشطة المشروع (وزارات البيئة والتجهيز والإسكان والفلاحة والاقتصاد والتخطيط والمالية والتعليم العالي وغيرها، والبلديات وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والمعهد الوطني للإحصاء ومنظمات المجتمع المدني).

وللتذكير يندرج هذا المشروع في إطار السعي نحو مجابهة التأثيرات المناخية وتفادي الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية المتعلقة بالتغير المناخي، ويتم تمويله من طرف الصندوق الأخضر للمناخ (GCF).

ويشرف على إنجاز هذا المشروع كل من وزارة البيئة (الوحدة التنسيقية الوطنية في مجال التغيرات المناخية) ووزارة التجهيز والإسكان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ويمتد تنفيذه على امتداد ثلاث سنوات (2022 - 2025)

ويشتمل المشروع على ثلاث مكونات أساسية :

- إعداد إطار وطني لمخطط التأقلم مع التغيرات المناخية يمثل المرجع الرئيسي الذي سيتم اعتماده في إعداد المخططات القطاعية للتأقلم مع التغيرات المناخية،
- العمل على إدراج عنصر التأقلم مع التغيرات المناخية ضمن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مخططات التنمية القطاعية ومخططات التهيئة الترابية،
- إدراج عنصر التأقلم مع التغيرات المناخية ضمن مخططات التنمية المحلية ومخططات التهيئة الترابية بعدد 2 بلديات نموذجية (قلعة الأندلس وتطاوين).

الاجتماع الأول للجنة متابعة وتقييم مهام وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ إتفاق باريس حول المناخ

عقدت لجنة متابعة وتقييم مهام وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ اتفاقيةإتفاق باريس حول المناخ اجتماعها الأول في 27 ماي 2022، وقد تضمن جدول أعماله النقاط التالية :

- التذكير بمهام، التنظيم الإداري وطرق عمل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ اتفاقية باريس حول المناخ
- عرض تقرير النشاط للفترة الممتدة بين 1 جانفي 2021 و 30 أفريل 2022
- عرض برنامج العمل للفترة الممتدة بين شهري ماي وديسمبر 2022
- ميزانية الوحدة للفترتين الآنف ذكرهما.

وتناولت النقاشات التي دارت خلال الاجتماع الأولوية التي يجب إعطاؤها لأنواع معينة من المشاريع (لا سيما لتعبئة التمويل)، ووضع مؤشرات لتيسير مراقبة التقدم واستهلاك الميزانية للأنشطة المقدمة والأعمال الاتصالية التي قامت بها اللجنة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة تم إحداثها بأمر حكومي مؤرّخ في 7 فيفري 2020، وتم تعيين أعضائها بقرار من وزير البيئة بتاريخ 28 فيفري 2022، وتتمثل مهمتها في :

- إعداد مشروع ميزانية الوحدة
- إعداد البرامج السنوية للوحدة
- مراقبة وتقييم تنفيذ مهامها وصلاحياتها
- أما الأنشطة الموكلة إلى الوحدة فهي تتعلق بالجوانب التالية:
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في مجال التغير المناخي
- المساعدة على دمج تغير المناخ في سياسات التنمية
- بناء قدرات الأطراف المتدخلة على المستوى الوطني للمناخ
- مراقبة تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا.

برنامج تسريع نسق تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا في تونس

نظمت وزارة البيئة والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة (ANME) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في تونس، في 25 ماي 2022، حوارا لتقديم برنامج تسريع نسق تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في تونس.

وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس تنسيق هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة بين 2021 و 2025، وسوف يستفيد من الدعم المالي من الحكومتين التونسية والألمانية والدعم التقني والمالي لمبادرة الشراكة الدولية NDC Partnership المساهمات المحددة وطنيا.

ويعكس استحثاث نسق تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا (NDC) في تونس بشكل عام الحاجة الملحة التي تجلت ليس فقط على الصعيد الوطني (بعد تقييم أول مساهمة محددة وطنيا لسنة 2015) ولكن أيضا على الصعيد الدولي، نظرا إلى أن الهدف الرامي إلى الحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى مستوى 1,5 درجة مئوية والمنصوص عليه في اتفاقية باريس حول المناخ، هو الآن «تحت العناية المركزة» على حدّ تعبير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

ترأس افتتاح ورشة العمل السيد الهادي شبيلي المدير العام للبيئة وجودة الحياة في وزارة البيئة، والسيدة سيلين ميرود الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس والسيد فتحي الحنشي المدير العام للوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.

وتناولت أهمّ التوصيات المنبثقة عن المناقشات تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في إطار سياسة مناخية متناغمة، تأخذ في الاعتبار المحاور التالية :

- دمج توجهات المخطط الوطني الثلاثي للتنمية (2023-2027)
- مراعاة الاستراتيجيات القطاعية القائمة
- ضمان شمولية المساهمات المحددة وطنيا لمختلف الجهات
- مراعاة المناخ الاستثماري الحالي.

حفل اختتام مشروع «تعزيز القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية (Adapt-CC)

3 سنوات من العمل، 3 سنوات من الشغف لتعزيز التغيير!

نظمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالتعاون مع وزارة البيئة يوم 5 جويلية 2022 حفل اختتام مشروع « دعم القدرات لتنفيذ السياسات الوطنية في مجال التأقلم مع التغير المناخي بتونس» «Adapt-CC» بحضور كل من رئيسة ديوان وزارة البيئة وسفير ألمانيا في تونس.

ومثل هذا الحفل، الذي تخللته عروض ومناقشات ومعارض ومسرحيات قدمها تلاميذ المدارس، فرصة لتقييم النتائج التي تم تحقيقها خلال فترة تنفيذ مشروع Adapt-CC في إطار هذا التعاون مع الشركاء الرئيسيين في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية.

ويهدف دعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من خلال مشروع Adapt-CC إلى تحسين الحوكمة فيما يتعلق بالتكيف مع التغير المناخي في تونس من خلال مساندة وزارة البيئة وجميع الأطراف المعنية (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين) حتى يتسنى لها دمج الجانب المتعلق بالتكيف مع التغير المناخي في هياكلها واستراتيجياتها وأنشطتها.

وتمّ طيلة فترة تنفيذ المشروع اعتماد مقاربة شاملة للتشجيع على مشاركة أوسع للجهات الفاعلة في مجال التكيف مع التغير المناخي على جميع المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية.

بعض الإنجازات الرئيسية للمشروع :

- التزام مؤسساتي استراتيجي

بفضل دعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، بدأت الوحدة التنسيقية الوطنية للتغيرات المناخية (UGPO-CC) بوزارة البيئة عملها في عام 2020. وأعدّت هذه الوحدة الاستراتيجية الوطنية لمقاومة التغير المناخي في أفق 2050 SNRCC التي ستتيح لجميع القطاعات المتضررة من التغير المناخي مواكبة ذلك. كما تمكنت الوحدة من إنشاء منظومة وطنية للشفافية بشأن التكيف يسمح بمراقبة تنفيذ التدابير استجابة للمتطلبات الدولية فيما يتعلق بالتكيف.

- إطلاق منتدى وطني حول التكيف مع التغير المناخي والجدير بالذكر أنّ المنتدى الوطني للجهات الفاعلة في التكيف مع تغير المناخ في تونس (FNAACC) يعد شبكة متعددة الأطراف تم إنشاؤها في جانفي 2021. ويتمثل هدفه الرئيسي في تنسيق تدخل الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالتكيف من خلال تنفيذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع.

- قاعدة بيانات حول التغير المناخي متاحة للجميع

تم إطلاق موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت منذ أفريل 2022 يحتوي على مواد إعلاميّة، بالإضافة إلى أخبار متعلقة بالتغير المناخي.

وهذا الموقع متاح على الرابط التالي : https://cc-tunisie.com/.

المجتمع المدني والشباب

أبطال في قضايا المناخ

آمنة الفراتي: مشاركتنا في مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي (COP26) كانت استثنائية!

آمنة الفراتي ناشطة ومستشارة في مجال التغير المناخي والتنمية المستدامة، درست الهندسة الفلاحية وتخصصت في ميدان الصيد البحري والبيئة، ونالت في عام 2014 شهادة مهندس من المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس. وشغلت هذه الشابّة منذ شهر مارس 2022 منصب مدير مشاريع ضمن برنامج التنمية المستدامة والسياسات البيئية لمؤسسة هاينريش بول - مكتب تونس (HBS-Tunis).

واستهلت مسيرتها المهنية في عام 2017 عندما كانت منسقة مشروع في قسم البيئة والمناخ في الشبكة البديلة للشباب بتونس. ومنذ ذلك الحين، استمرت آمنة الفراتي في القيام بأنشطة وأعمال تتعلق بالسياسات المناخية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

1. كيف تقيمين مشاركة المفاوضين من الشبان التونسيين والتونسيات في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي الذي انعقد في نوفمبر الماضي في غلاسكو؟ ما هي الدروس والاستنتاجات التي استخلصتها شخصيا من مشاركتك في هذا المؤتمر؟

تميزت مشاركة تونس في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي COP26 بمشاركة مجموعة من المفاوضين من الشبان التونسيين والتونسيات الذين مثلهم تسعة أعضاء خلال أسبوعين من المفاوضات. وتم تكوين هذه المجموعة في أوت 2021 وقد شاركت في دورة مكثفة لبناء القدرات في قضايا التفاوض مع التركيز على المواضيع الرئيسية التي تهم تونس. ومن خلال هذه المشاركة، نجح أعضاء المجموعة في استيعاب عملية التفاوض والإندماج مع أعضاء الوفد الآخرين. كما تمكن أعضاء مجموعة المفاوضين الشباب من متابعة المواضيع التي تهمّ النوع الاجتماعي والخسارة والأضرار وبرنامج عمل نيروبي والعمل من أجل التمكين المناخي (ACE). وعلى الرغم من أهميتها بالنسبة إلى تونس، لم يتم التطرق إلى هذه المواضيع من قبل أعضاء الوفود التونسية المشاركة في الدورات السابقة لمؤتمرات الأمم المتحدة حول التغير المناخي.

وعلاوة ذلك، قدم بعض أعضاء مجموعة المفاوضين الشباب يد المساعدة لأعضاء الوفد الآخرين الذين تابعوا المواضيع ذات الأولوية لتونس والتي تستوجب مشاركة أكثر من شخص، والمتعلقة بأحكام المادة 6 من اتفاقية باريس حول المناخ وتمويل المناخ والفلاحة. ومن ناحية أخرى، نجح بعض أعضاء المجموعة بالتنسيق مع نقطة الاتصال التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، في صياغة مواقف تونس فيما يتعلق ببعض المواضيع مثل التمويل والنوع الاجتماعي والخسارة والأضرار، وتقديمها شفاهيا خلال اجتماعات التفاوض. بالإضافة إلى ذلك، توفّقت هذه المجموعة في جذب انتباه الوفود الدولية الأخرى التي ينوي بعضها الاستلهام من التجربة التونسية. وهكذا، شكلت مساعدة أعضاء مجموعة المفاوضين الشباب إضافة مهمّة إلى المشاركة التونسية. كانت مشاركتنا استثنائية حقا!

من خلال مشاركتي في خمسة مؤتمرات للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ COP منذ عام 2015، استخلصت ثلاثة دروس:

• **أو لا** : ستكون المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي فعالة ومثرية إذا أعد لها مسبقا كما يجب. من الضروري تحديد الأولويات حتى تكون موثقة بشكل جيد وتبادل الآراء مع جميع الفاعلين سواء كانوا ممثلين للوزارات أو خبراء أو ممثلي المجتمع المدني.

• **ثانيا** : تطورت المشاركة التونسية كثيرا في السنوات الأخيرة بفضل التنسيق بين أعضاء الوفد الممثل للبلاد.
• **ثالثا** : ضم الشباب إلى الوفد الرسمي أتاح دعم المشاركة التونسية وإثراءها بأفكار مبدعة.

2. ما الذي يجب أن ننتظره من مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي في دورته السابعة والعشرين التي ستعقد العام المقبل في مصر؟

ستكون الدورة السابعة والعشرون من مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخ أفريقيّة الطابع لكونها ستعقد في مصر، وتدور تحدياتها حول موضوعين مهمين؛ هما هدف التمويل الجماعي الجديد والهدف العام للتاقلم. ويمكن للوفد التونسي، وعلى وجه الخصوص مجموعة المفاوضين من الشبان التونسيين والتونسيات، لعب دور محوري. لأنه بفضل دعم مؤسسة Heinrich Böll الألمانية، شاركنا في دورة لتعزيز الكفاءات حول هذين الموضوعين لإعداد التقارير التي ستقدمها تونس. بالإضافة إلى ذلك، ستؤطرنا نقطة الاتصال خلال الأسابيع القليلة القادمة للانتهاء من صياغة هذه التقارير، بالتوازي مع إجراء مناقشات مع الأعضاء الآخرين في الوفد الرسمي حتى نتمكن من إرسالها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية حول تغير المناخ.

3. ما هي أبرز الأنشطة التي تمارسينها بصفتك ناشطة في المجال المناخي؟

تمكنت خلال السنوات الخمس الماضية من إطلاق سلسلة من المبادرات والمشاريع الآتي ذكرها :

- تكيف المواطنين مع تغير المناخ: يرتكز هذا المشروع على إعداد دراسة مقارنة لفهم سلوك المواطنين من حيّيْن سكنييْن مختلفين إزاء مواضيع متصلة مباشرة بالتغير المناخي ووضع دليل للممارسات المناخية السليمة لفائدة المواطنين.
- منتدى المناخ الأخضر: مكن هذا المشروع من جمع البيانات عن طريق طلبات الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمشاريع التي تم تنفيذها من قبل الوزارات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التكيف والتخفيف، وإنشاء قاعدة بيانات متاحة للعموم. من ناحية أخرى، ساهم هذا المشروع في بناء قدرات أعضاء الوفد التونسي من خلال «الجامعات البديلة للمناخ».
- العمل المناخي المحلي: تهدف هذه المبادرة إلى إشراك المدن في العمل المناخي من خلال تأطير ودعم الفاعلين المحليين، أي البلديات وممثلي القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والصحفيين لوضع خططهم المناخية المحلية وتنفيذها.
- مساهمة الشباب في تحديث المساهمات المحددة وطنيا : أتاحت هذه المبادرة تأطير النشطاء الشباب ومساعدتهم على صياغة التوصيات حول مواضيع محددة بإحكام.

أخبار المناخ على الصعيد العالمي

مؤشرات رئيسية لتغير المناخ عام 2021

تقرير نُشر في ماي 2022، استشهدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) بأربعة مؤشرات رئيسية لتغير المناخ سجلت مستويات قياسية جديدة في عام 2021، وتتمثل في تركيز الغازات الدفيئة وارتفاع مستوى سطح البحر والاحتباس الحراري وتحمض المحيطات.

وهذا يبرز مرة أخرى حقيقة التغييرات التي تسببها الأنشطة البشرية على كوكب الأرض لما لها من تداعيات ضارة ودائمة على التنمية المستدامة والنظم البيئية.

وانتقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش «عجز البشرية المؤسف والمتكرر عن معالجة التغيرات المناخية»، واغتنم فرصة نشر هذا التقرير الرئيسي للمنظمة (WMO) للدعوة إلى تنفيذ «الحل البديهي» المتمثل في تحويل نظام الطاقة بهدف تخطي مأزق الوقود الأحفوري التقليدي.

وأفاد السيد غوتيريش بأن «الطاقات المتجددة هي الحل الوحيد لتحقيق أمن حقيقي للطاقة، وضمان استقرار أسعار الكهرباء وخلق فرص عمل مستدامة. إذا عملنا معا، فإن الانتقال إلى الطاقة المتجددة يمكن أن يكون عاملا رئيسيا في تعزيز السلام العالمي في القرن الحادي والعشرين».

الذكرى الخمسون لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية

تم الاحتفال بالذكرى الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية في 2 و 3 جوان 2022 في ستوكهولم في اجتماع دولي عقدته الأمم المتحدة تحت عنوان «ستوكهولم +50».

اليوم وبعد مرور 50 عاما على مؤتمر ستوكهولم الذي جعل البيئة قضية عالمية ملحة للمرة الأولى، يواجه العالم أزمة عالمية ذات الأبعاد الثلاثة: تغير المناخ والتلوث والنفايات وتدهور الطبيعة والتنوع البيولوجي، وغيرها من الآفات المحدقة بالعالم والتي تنعكس سلبا على الرخاء والرفاهية.

واستعرض الاجتماع حصيلة خمسة عقود من النضال البيئي وناقش سبل المضي قدما في حل هذه الأزمة العالمية الثلاثية الأبعاد، والتي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأنها «التهديد الوجودي الأول بالنسبة إلينا» والذي يتطلب «جهدا عاجلا وشاملا لإعادة الأوضاع إلى مسارها الصحيح».

شعار اليوم العالمي للبيئة «لا نملك سوى أرض واحدة»

يحتفل المجتمع الدولي بتاريخ 5 جوان من كل عام باليوم العالمي للبيئة 2022، وهو أحد أهم الأيام الدولية للبيئة.

وأصبح هذا اليوم، الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والذي ينعقد سنويا منذ عام 1973، مناسبة يحتفل بها الملايين من الناس حول العالم، وهو أكبر منصة في العالم للتوعية البيئية.

وقد استضافت السويد يوم البيئة العالمي 2022، وكان شعار الحملة «لا نملك سوى أرض واحدة».

وتم بهذه المناسبة التركيز على الحاجة إلى «العيش بشكل مستدام في وئام مع الطبيعة».

مؤتمر الهيئات الفرعية في بون بشأن تغير المناخ يمهد سبيل النجاح للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي

انعقد مؤتمر بون حول تغير المناخ في الفترة الممتدة بين 6 و 16 جوان 2022 في مركز المؤتمرات العالمي ببون (ألمانيا) وهدفه الرئيسي الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في دورته السابعة والعشرين الذي سينعقد في نوفمبر المقبل في شرم الشيخ في مصر.

وغطت المناقشات مجموعة من المواضيع الهامة، لا سيما الحاجة إلى المزيد من العمل المناخي الطموح، والمزيد من التخفيضات المكثفة في انبعاثات غازات الدفيئة، وزيادة مقاومة التكيف مع آثار تغير المناخ والدعم المالي للبلدان النامية.

وقالت باتريسيا إسبينوزا، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة للمناخ، مخاطبة الوفود في افتتاح جلسات مؤتمر بون: «نحن بحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات وقرارات سياسية في كل مجال من هذه المجالات من أجل تحقيق تشكيلة متوازنة. من خلال القيام بذلك، سنرسل رسالة واضحة إلى العالم مفادها أننا نسير في الاتجاه الصحيح. لأن العالم سيطرح سؤالا واحدا فقط في شرم الشيخ: ما هو التقدم الذي أحرزتموه منذ انطلاق مؤتمر غلاسكو؟».

تصريحات:

انطونيو غوتيريس : «لقد كنا حرّاسا سيئين لموطننا الهش مناخياً...»

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بمناسبة يوم الأرض الذي يحتفل به المجتمع الدولي في 22 أفريل من كل عام : «نحتفل اليوم باليوم العالمي لأرضنا الأم. هذه فرصة للتفكير في الطريقة التي تتعامل بها البشرية مع الكوكب. الحقيقة هي أننا كنا حراسا سيئين لموطننا الهش ...»

وأضاف في رسالة نُشرت بهذه المناسبة:

«لقد أثبتنا أنه بإمكاننا التغلب معا على التحديات الهائلة. وقد حظي الدفاع عن الحق في العيش في بيئة صحية بتأييد متزايد. ومع ذلك، يجب أن نفعل أكثر من ذلك بكثير. وأسرع بكثير ...».

«ليس لدينا سوى موطن وحيد فيه معاشنا. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لحمايته».

يمكن قراءة الرسالة كاملة عبر الرابط الإلكتروني التالي : https://www.un.org/en/observances/earth-day/message

اتصل بنا

وحدةالتصرف حسب الأهداف لتنفيذ اتفاق باريس حول المناخ.

وزارة البيئة.

نقطة الاتصال الوطنية للإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ
السيد محمد الزمرلي
بريد إلكتروني : zmerli_mohamed@yahoo.com